# قرار محكمة النقض

# رقم 2/691

# الصادر بتاريخ 28 شتنبر 2017

# في الملف الاداري رقم 2017/2/4/3039

**إيقاف التنفيذ – مبرراته.**

**باسم جلالة الملك وطبقا للقانون**

بناء على المقال المرفوع بتاريخ 2017/07/26 من طرف الطالب المذكور أعلاه، الرامي إلى إيقاف تنفيذ القرار رقم 5266 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2016/11/15 في الملف عدد: 2015/7208/219.

وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف.

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974.

وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في 28 شتنبر 2017.

وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 28 شتنبر 2017.

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم.

وبعد تلاوة المستشارة المقررة السيدة سلوى الفاسي الفهري تقريرها في هذه الجلسة والاستماع إلى مستنتجات المحامي العام السيد حسن تايب.

**وبعد المداولة طبقا للقانون:**

بناء على مقتضيات الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية التي تنص على انه: "...يمكن علاوة على ذلك لمحكمة النقض بطلب صريح لرافع الدعوى وبصفة استثنائية ان تأمر بإيقاف تنفيذ القرارات والاحكام الصادرة في القضايا الإدارية."...

وحيث تقدم الطالب بمقال رامي إلى إيقاف تنفيذ القرار عدد 5266 الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2016/11/15 في الملف عدد 2015/7208/219، القاضي بإلغاء الحكم المستأنف وتصديا بتسوية الوضعية الإدارية والمالية للمدعى وذلك إلى حين البت في الطعن بالنقض المرفوع من طرفه ضد القرار المذكور موضوع الملف عدد 2017/2/4/2495 استنادا للأسباب

التي قدمها المتمثلة في عدم تطبيق مقتضيات المادة 23 من قانون 90/41 المحدث للمحاكم الإدارية وخرق ضوابط الترقي ونقصان التعليل الموازي لانعدامه وعدم الارتكاز على أساس.

وحيث انه بالاطلاع على أوراق الملف، يتضح ان هناك ظروفا استثنائية تبرر الاستجابة للطلب.

**لهذه الأسباب**

قضت محكمة النقض بإيقاف تنفيذ القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف الإدارية بالرباط بتاريخ 2016/11/15 تحت عدد 5266 في الملف رقم 2015/7208/219 وذلك إلى حين البت في الطعن بالنقض المرفوع ضد القرار المذكور موضوع الملف عدد 2017/2/4/2495.

وبه صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض بالرباط، وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من **رئيس الغرفة** الإدارية (القسم الثاني) السيد سعد غزيول برادة **رئيسا**، والمستشارين السادة: سلوى الفاسي الفهري مقررة وسعاد المديني ومحمد بوغالب وأحمد البوزيدي أعضاء وبمحضر **المحامي العام** السيد حسن تايب، وبمساعدة **كاتب الضبط** السيد رشيد الزهري.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض